الأمم المتحدة

A/65/668

الجمعية العامة

Distr.: General
29 December 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٢ (ف) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرِّفني أن أحيل طيَّه نص إعلان أستانا التذكاري الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر قمة المنظمة، المعقودة يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في أستانا، كازاخستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٢ (ف) من جدول الأعمال.

(توقيع) بيرغانيم **آيتيموفا**

الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة

060111 060111 10-71140 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان أستانا التذكاري: نحو إقامة مجتمع الأمن

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الـ ٥٦ المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد اجتمعنا في أستانا بعد أحد عشر عاماً من عقد مؤتمر القمة الأخير للمنظمة في اسطنبول، نعلن أننا نجدِّد التزامنا برؤية مجتمع أمن أوروبي - أطلسي وأوروبي - آسيوي حر، ديمقراطي، مشترك، وغير قابل للتجزئة، يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، ويمدّ جذوره في المبادئ المتفق عليها والالتزامات والأهداف المشتركة. وإذ نحتفل بالذكرى الخامسة والثلاثين لصدور وثيقة هلسنكي الختامية، والذكرى السنوية العشرين لإبرام ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، نؤكد من جديد على أهمية المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة والتزامنا بها. وإننا وقد أحرزنا تقدماً كبيراً، نعترف أيضاً بأنه يجب بذل مزيد من الجهود لكفالة الاحترام الكامل للمبادئ والالتزامات الأساسية التي تعهَّدنا بها في كلٍّ من البعد السياسي والعسكري والاقتصادي والبيئي والإنساني، ولا سيما في مجالي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنفيذها أيضاً.

٢ - ونؤكد مجدداً تقيّدنا الكامل بميثاق الأمم المتحدة وجميع قواعد ومبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدءاً من وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس، وميثاق الأمن الأوروبي، إضافة إلى جميع الوثائق الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون التي اتفقنا عليها، وبمسؤولية تنفيذها تنفيذا كاملا وبحسن نية. ونكرر التزامنا بالمفهوم الذي أرسته الوثيقة الختامية، مفهوم الأمن الشامل والتعاوني، المتساوي بين الجميع، وغير القابل للتجزئة، والذي يربط بين صون السلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك بين التعاون الاقتصادي والبيئي والعلاقات السلمية بين الدول.

٣ - فأمن كل دولة من الدول المشاركة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن جميع الدول الأخرى. ولكل دولة مشارِكة حق في الأمن متساوٍ مع حق غيرها من الدول. ونعيد التأكيد على الحق الطبيعي لكل دولة مشارِكة في أن تختار أو تغير بحرية ترتيباتها الأمنية، بما فيها معاهدات التحالف، بما يتفق مع مرحلة تطورها. كما أن لكل دولة الحق في الحياد. وستحترم كل دولة مشارِكة حقوق جميع الدول الأخرى بهذا الخصوص. ولن تعزز أمنها على حساب أمن الدول الأخرى. ولن يكون داخل منظمة الأمن والتعاون في مستطاع أي دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة التفرد بأي مسؤولية بارزة لصون السلام والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون أو النظر إلى أي جزء من منطقة منظمة الأمن والتعاون على أنها منطقة

نفوذها. ولن نحتفظ إلا بالقدرات العسكرية التي تتناسب مع احتياجاتنا الأمنية المشروعة، فردية كانت أو جماعية، مع مراعاة الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي والشواغل الأمنية المشروعة للدول الأخرى. كما نؤكد من جديد أن جميع مبادئ والتزامات المنظمة تنطبق دون استثناء بالتساوي على كل دولة من الدول المشاركة، ونشدِّد على أننا نخضع للمساءلة أمام مواطنينا ونتحمل المسؤولية أمام بعضنا البعض عن تنفيذها الكامل. ونعتبر هذه الالتزامات بمثابة إنجازنا المشترك، وننظر إليها بالتالي على أنها شواغل آنية مشروعة لجميع الدول المشاركة.

٤ - وقد أتاحت لنا هذه القواعد والمبادئ والالتزامات إحراز تقدم في طي صفحة مواجهاتنا القديمة، والاقتراب أكثر فأكثر من تحقيق الديمقراطية والسلام والوحدة في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون. ويجب أن تظل هي الدليل الذي يرشدنا أيضا في القرن الحادي والعشرين فيما نقوم به سوياً من عمل لتحويل رؤية هلسنكي وباريس الطموحة إلى أمر واقع ملموس لجميع شعوبنا. فهي وجميع الوثائق الأخرى للمنظمة، تضع للدول المشاركة معايير واضحة فيما يتعلق بتعاملها مع بعضها البعض وتعاملها مع جميع الأفراد على أراضيها. وإننا، إذ نعتزم مواصلة البناء على هذا الأساس المتين، نجدِّد تأكيدنا على تعزيز الأمن والثقة وعلاقات حسن الجوار بين دولنا وشعوبنا. ونعرب في هذا الصدد، عن اقتناعنا بأن الدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون ما زال أساسياً، وأنه ينبغي زيادة تعزيزه. وسنواصل العمل على تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها.

٥ - وإننا نعترف بأن منظمة الأمن والتعاون، بوصفها منظمة الأمن الإقليمي الأكثر شمولاً في المنطقة الأوروبية - الأطلسية والمنطقة الأوروبية - الآسيوية، ما زالت توفر محفلاً فريداً يعمل على أساس توافق الآراء والمساواة في السيادة بين الدول سعياً إلى تعزيز الحوار الصريح، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء التفاهم المتبادل وتعزيز التعاون. ونشدِّد على أهمية العمل الذي ينفِّذه كلٌّ من أمانة المنظمة، والمفوض السامي للأقليات القومية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، بالإضافة إلى العمليات الميدانية للمنظمة، وفقاً لولاية، في مساعدة الدول المشاركة على تنفيذ التزاماتها إزاء المنظمة. وإننا مصممون على تكثيف التعاون مع الجمعية البرلمانية للمنظمة، وتشجيع جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن والديمقراطية والازدهار في جميع أنحاء منطقة المنظمة وداخل الدول المشاركة، وزيادة الثقة فيما بينها. كما أننا نعترف بالدور الهام للمنظمة في وضع تدابير فعالة لبناء الثقة وتعزيز الأمن. ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذها الكامل وتصميمنا على كفالة أن تستمر هذه التدابير في الإسهام إسهاماً كبيراً في أمننا المشترك غير القابل للتجزئة.

٦ - وما زال نهج المنظمة الشامل والتعاوني في مجال الأمن، الذي يتناول الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والبيئية والسياسية والعسكرية للأمن ككل لا يتجزأ أمر لا غنى عنه. واقتناعاً منا بأن الكرامة الملازمة للفرد إنما هي تقع في صميم الأمن الشامل، نكرر أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للتصرف، وأن حمايتها وتعزيزها هي مسؤوليتنا الأولى. ونعيد التأكيد بشكل قاطع ونهائي على أن الالتزامات المتصلة بالبعد الإنساني تشكل شواغل آنية ومشروعة بالنسبة لجميع الدول المشاركة ولا تخص حصراً الشؤون الداخلية للدولة المعنيَّة. ونقدِّر الدور الهام الذي يضطلع به كل من المجتمع المدني ووسائط الإعلام الحرة في مساعدتنا على كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبسط سيادة القانون.

٧ - لكن التهديدات والتحديات الخطيرة ما زالت قائمة. ويجب التغلب على انعدام الثقة والتصورات الأمنية المتباعدة. وينبغي أن تنفَّذ التزاماتنا في أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية بالكامل. ويجب صون وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون. ويجب كذلك بذل المزيد من الجهود لتعزيز حرية الدين أو المعتقد ومكافحة التعصب والتمييز. ويجب مواصلة تنمية التعاون العائد بالمنفعة المشتركة والرامي إلى التصدي لآثار التحديات الاقتصادية والبيئية على أمن منطقتنا. ويجب أن يتم تعزيز حوارنا المتعلق بأمن الطاقة، بما يشمل المبادئ المتفق عليها التي يستند إليها تعاوننا. وينبغي بذل المزيد من الجهود لحل النزاعات القائمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون بطريقة سلمية وتفاوضية، ضمن صيغ متفق عليها، مع الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك وثيقة هلسنكي الختامية. ويجب منع نشوب أزمات جديدة. ونتعهد بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو مع المبادئ العشرة الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية.

٨ - ولا تزال نُظم تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة والأمن من الأدوات الرئيسية لكفالة الاستقرار العسكري والقدرة على التنبؤ والشفافية، ويتعين تفعيلها واستكمالها وتحديثها. وإننا نقدِّر عمل منتدى التعاون الأمني، ونتطلع إلى تحديث وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩. ونقدِّر إسهام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في خلق بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها بالنسبة لجميع الدول المشاركة في المنظمة. ونلاحظ أن المعاهدة المذكورة لا تنفذ بكامل ما تنطوي عليه من إمكانات وأن الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لم يدخل حيز النفاذ. وإننا إذ نعترف بالجهود المكثَّفة التي تُبذل

لتجاوز ما أضحى حالياً طريقاً مسدوداً، نعرب عن تأييدنا للمشاورات الجارية التي ترمي إلى تمهيد الطريق أمام المفاوضات في عام ٢٠١١.

٩ - وفي الوقت نفسه، يجب علينا في عالم اليوم المتَّسم بالتعقيد والترابط، أن نرتقي إلى درجة أعلى من الوحدة على صعيدَي الهدف والعمل في مواجهة التهديدات عبر الوطنية الناشئة، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات السيبرية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات والبشر. وهذه تهديدات ربما تنشأ داخل منطقتنا أو خارجها.

١٠ - وإننا نعترف بأن أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المناطق المتاخمة لها، ولا سيما المناطق الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا. ولذا، يجب علينا أن نعزز مستوى تفاعلنا مع شركائنا من أجل التعاون. وعلى وجه الخصوص، نشدِّد على ضرورة الإسهام بفعالية، على أساس قدرة كل دولة مشاركة ومصلحتها الوطنية، في الجهود الدولية الجماعية المبذولة لتعزيز قيام أفغانستان دولة مستقرة ومستقلة ومزدهرة وديمقراطية.

١١ - ونرحِّب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن الأوروبي. وقد أسهم حوارنا المتعلق بالأمن، الذي تعزز بواسطة عملية كورفو، في زيادة تركيزنا على هذه التحديات والتحديات الأخرى التي نواجهها في الأبعاد الثلاثة كافةً. وقد آن الأوان للعمل، وبات لزاما علينا وضع أهداف محددة وملموسة في التصدي لهذه التحديات. وإننا مصممون على العمل معاً لكي نحقق بالكامل رؤية مجتمع الأمن الشامل والتعاوني وغير القابل للتجزئة في جميع أنحاء منطقتنا المشتركة. وينبغي أن يرمي مجتمع الأمن هذا إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وأن يكون قائماً على تقيّدنا الكامل بالقواعد والمبادئ والالتزامات المشتركة للمنظمة في الأبعاد الثلاثة كافةً. وينبغي أن يوحِّد جميع الدول المشاركة في المنظمة عبر أنحاء المنطقة الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية لتصبح خالية من الخطوط الفاصلة والنزاعات ومناطق النفوذ والمناطق التي تتفاوت فيها مستويات الأمن. وسنعمل على كفالة أن يسترشد التعاون بين دولنا وبين المنظمات والمؤسسات ذات الصلة التي تشكل دولنا أعضاء فيها بمبادئ المساواة، والتعاون القائم على الشراكة، والشمول والشفافية. وإننا إذ نستمد قوتنا من تنوعنا، نعقد العزم على تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال التصميم الراسخ والجهد المشترك، بالعمل داخل منظمة الأمن والتعاون وبصيَغ أخرى.

١٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية، نعهد إلى الرئاسة المقبلة بمهمة تنظيم عملية للمتابعة في إطار الصيَغ القائمة، مع مراعاة الأفكار والمقترحات التي قدمتها الدول المشاركة، بما فيها إطار

عملية كورفو، وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة أستانا، ونتعهد ببذل كل ما في وسعنا لمساعدة الرئاسات المقبلة في وضع خطة عمل ملموسة على أساس العمل الذي اضطلعت به رئاسة كازاخستان. وسيجري استعراض التقدم المحرز في الاجتماع المقبل للمجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٣ - ونعرب عن امتناننا العميق لكازاخستان لاستضافة اجتماعنا، وللطاقة والحيوية اللتين أضفاهما هذا البلد على المهمة الصعبة المتمثلة في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠. ونرحِّب برئاسة ليتوانيا للمنظمة في عام ٢٠١١، ورئاسة أيرلندا في عام ٢٠١٢، ورئاسة أوكرانيا في عام ٢٠١٣.